علاقة بالواجب الذي يقع على عاتق أفراد مسؤولين ـ وخاصة السياسيين، الصحافيين، الأكاديميين، المعلقين "الخبراء"، وآخرين يفرضون تأثيراً على صياغة الآراء ـ لأن يرسوا الوقائع وفق أفضل مايملكون من امكانيات وبعد ذلك **أن يدلوا بالحقيقة** المتعلقة بهذه الوقائع رغم مايمكن أن يتعرضوا له من ضغوطات الرقابة، التدخل السياسي، أو ما قد تمليه المصلحة الذاتية للمهنة، وما شابه ذلك. إذ، وكما يقول تشومسكي،معظم الخيارات المنحازة في الصحافة تنبثق من الإختيار المسبق لأناس يفكرون وفق الخطّ العام، ومن المفاهيم المفبركة مسبقاً، وتسخير طاقم محكوم بقيود الملكية، التنظيم، السوق، والنفوذ السياسي. غالباً ماتكون الرقابة رقابة ذاتية يمارسها معلقون وصحفيون يعرفون كيف يتكيفون مع وقائع مصدر ومتطلبات الإعلام التنظيمية، ناهيك عن أناس يشغلون مناصب عليا يتم اختيارهم ـ ممن يتمثلون [أو يستبطنون] هذه التابوات ـ لتطبيق هذه القيود على مراكز القوة في السوق والحكومة.(٢٨)

بالطبع، يمكن أن يقرأ هذا المقطع بشكل يدعم فرضيات فوكو الكبرى: لم تعد القوة تعمل (إذا عملت على الإطلاق) وفق آلية مباشرة "من الأعلى إلى الأسفل" بحيث أن الذين في السلطة ـ "الدولة" أو ممثليها في المراكز العليا ـ يمارسون أشكالاً مختلفة من الحظر القسري على الجماهير أو الأفراد الأقلّ انضباطاً. و إنما هي مسألة علاقات قوة اختلافية معقّدة، كما يذهب فوكو، تمتدّ لتطال كلّ منحى من مناحي حياتنا الإجتماعية والفكرية والسياسية، وتهيمن على كلّ "مراكز ـ الأنا" (المتناقضة غالباً)، وبالتالي تضمن موافقتنا، ليس عبر اللجوء إلى التهديد بعقوبات جزائية (أو قانونية)، ولكن من خلال اقناعنا بتمثّل [أو استبطان] هذه الأعراف والقيم التي تسود خلال هذه المرحلة أو تلك من النظام الإجتماعي. وفي حالة كهذه، يكون من العقم، حسب فوكو، استحضار النظريات القديمة ـ من بينها "الميتا ـ سرديات" الماركسية ـ التي تنظر حصراً إلى علاقات القوة وفق نمط مزدوج (القامع و